

## مشروع القانون C-31

### سيدمر الجوانب الرئيسية لنظام اللجوء في كندا

إد كوريغان\*

تحالف العدالة للمهاجرين واللاجئين: التغييرات "غير دستورية" وتحط من قيمة "تقاليد كندا الإنسانية" وتخالف "التزامات كندا الدولية"

بيتر شاولر، رئيس سابق لهيئة الهجرة واللجوء: "مشروع سيغير جذريا نظام الهجرة واللجوء الكندي" و "يخالف شرعة الحقوق الكندية والقانون الدولي، وبصراحة، يخالف المنطق كذلك".

الجمعية الكندية للحريات المدنية: "مشروع القانون يعطي السلطة لوزير، لكي يختار مجموعة ويقوم بحبسها لمدة 12 شهرا دون مراجعة قضائية. وهذا يشكل انتهاكا لشرعة الحقوق

في 16 فبراير من عام 2012، قدم وزير الهجرة والجنسية والتعددية الثقافية تشريعا "لحماية سلامة نظام الهجرة في كندا". الوزير في حكومة هاربر اقترح إجراءات "تشمل مزيدا من الإصلاحات على نظام اللجوء لجعله أسرع وأكثر إنصافا، كما يشتمل على تدابير للتصدي لتهريب البشر، وعلى سلطة ملزمة لتوفير البيانات الحيوية مع طلبات تأشيرة الإقامة المؤقتة". وقال الوزير كيني في بيان صحفي أعد مسبقا إن "الكنديين فخورون ببرامجنا الرحيمة والكريمة حول الهجرة. ولكنهم لا يتسامحون مع أولئك الذين يستغلون كرمنا ويسعون للاستفادة غير العادلة من بلدنا". مشروع القانون الجديد، "قانون حماية نظام الهجرة الكندي" يقترح تغييرات موسعة للعملية الكندية لحماية نظام اللجوء الذي يبني على تغييرات نظام لجوء سابق مرر في يونيو 2010 كجزء من قانون حكومة المحافظين لإصلاح قانون اللجوء.

### معارضة كبيرة لمشروع قانون جايسون كيني

"تحالف العدالة للمهاجرين واللاجئين"، المكون من حوالي 60 منظمة وطنية في كندا، هاجمت التغييرات المقترحة. وذكرت أن التغييرات "غير دستورية" وتحط من قيمة "تقاليد كندا الإنسانية" وتخالف "التزامات كندا الدولية".

ولقد عقد التحالف مؤتمرا صحفيا يوم 26 مارس/ آذار في أوتاوا معلنا أن "مشروع القانون C-31 يباية سيئة، ويخلق، بشكل واضح، نظاما غير منصف سيفشل في حماية اللاجئين في كندا".

بيتر شاولر، رئيس سابق لهيئة الهجرة واللجوء ومدير منتدى اللجوء في جامعة أوتاوا، صور مشروع القانون C-31 كـ "مشروع سيغير جذريا نظام الهجرة واللجوء الكندي" و "يخالف شرعة الحقوق الكندية والقانون الدولي، وبصراحة، يخالف المنطق كذلك".

وباسم التحالف قال شاولر، "هذا ليس مجرد قضية وقوف على الحياد وانتقاد القانون الحالي ... نحن في الحقيقة نعتقد أنه من الضروري إصلاح نظام اللجوء الكندي، لكنه من المهم أن نفعل ذلك بطريقة لها ملامح السرعة والعدالة والتأثير. لكن ولا واحدة من هذه الملامح يحتويها مشروع القانون C-31".

الانتقادات الموجهة لمشروع القانون C-31 من ناتالي دي روزييه من الجمعية الكندية للحريات المدنية، وكذلك من العميد السابق لكلية الحقوق، القسم المدني، في جامعة أوتاوا، تتضمن حقيقة أن "مشروع القانون يعطي السلطة لوزير، لكي يختار مجموعة ويقوم بحبسها لمدة 12 شهرا دون مراجعة قضائية. هذا من جهة يشكل انتهاكا لشرعة الحقوق، كما أنه ينتهك اتفاقية حقوق اللاجئين، وسيتم الطعن فيه. إن القدرة على الطعن في الاحتجاز أمام المحكمة هو في صميم العملية القضائية وسيادة القانون. وهو الحق في المثول أمام القضاء. وإنكار هذا على أي شخص على الأرض الكندية هو غلطة. وهو اعتداء على الحقوق وإنه خطأ". وأشارت دي روزييه أيضا: "لقد توصل المدقق العام إلى استنتاج مفاده أن هذا سيكلف ما لا يقل عن 70 ألف دولار للشخص الواحد الذي سيسجن، وتلك ليست التكلفة - فذلك لا يأخذ في الاعتبار التكلفة الاجتماعية وتكلفة الاندماج المناسب للمهاجرين الذين سيسجنون لمدة 12 شهرا".

"ولقد قال الوزير أيضا، إنه سيفرج عنهم حسب رضاه وحسبما تسمح ظروفهم أو إذا سوي وضعهم كلاجئين. ولكن هذا غير صحيح. ففي الأنظمة الديمقراطية، لا يمكننا ترك سلطات حكومية حرة التصرف وبلا قيود لحبس الناس".

## جعل جمع شمل الأسرة أصعب

هيدر نوفلد، عضو اللجنة التنفيذية للمجلس الكندي لشؤون اللاجئين والهجرة، والمحامية بشؤون الهجرة واللجوء في أوتاوا، عرضت التعليقات النقدية التالية على أحكام جمع شمل الأسرة في مشروع القانون المقترح. قالت نوفلد: "في الوقت الراهن، الأفراد الذين يحصلون على وضع لاجئ في كندا يمكنهم التقدم فوراً للحصول على إقامة دائمة لهم وللمن يعملون في الخارج. أما الآن، وفي إطار مشروع القانون C-31، فيطلب من الأفراد المعتقلين والذين حصلوا على وضع لاجئ الانتظار لمدة خمس سنوات قبل أن يصبحوا مؤهلين حتى للتقدم لطلب إقامة دائمة. العواقب المترتبة على هذا التقييد بشأن انفصال العائلة وجمع شمل الأسرة لا يمكن تصورهما".

نتيجة التغييرات المقترحة، حسب رأي نوفلد، ستكون إطالة أمد انفصال العائلة الذي قد يعني تحطيم العلاقات الزوجية. وقد يصل الأطفال إلى آباء وأمهات لم يعودوا يعرفونهم، وبعض الأطفال يصبحون كباراً لا يمكنهم إحضارهم إلى كندا". لذا أن يجبر شخص منح وضع اللجوء على الانتظار لمدة خمس سنوات قبل أن يصبح حتى مؤهلاً لعملية جمع شمل الأسرة، ليس فقط أمراً غير معقول، بل هو أيضاً قسوة".

## "عدالة غير متوازنة" للاجئين

أليكس نيف، محام ومدير عام منظمة العفو الدولية في كندا، انتقد أيضاً مشروع القانون C-31. قائلاً: "من بين البنود الكثيرة المزعجة والمثيرة للقلق في مشروع القانون C-31 هي السلطة المعطاة لوزير الهجرة لتعيين قائمة بالدول التي يفترض أنها آمنة. والمتقدمون بطلبات اللجوء من رعايا هذه الدول المسماة آمنة، سيعاملون بطريقة مختلفة عن باقي جميع طالبي اللجوء وسيواجهون بالتمييز وبعدالة غير متكافئة في عدد من الطرق المقلقة للغاية".

وتوسع ممثل منظمة العفو الدولية في انتقاده لمشروع القانون قائلاً: "أولاً، ببساطة، ليس هناك طريقة موضوعية يمكن الاعتماد عليها للتمييز بين البلدان الآمنة وغير الآمنة عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان. فأين يمكن رسم الخط؟ إن انتهاكات حقوق الإنسان، للأسف، تمارس في جميع البلدان تقريباً حول العالم - دول تعتبر ديمقراطية، وبلدان لديها علاقات اقتصادية وسياحية وروابط أخرى وثيقة مع كندا، دول يمكن أن تكون آمنة بالنسبة لمعظم الناس ولكنها بلدان، على الرغم من ذلك، قد تكون أيضاً خطراً وتمارس التمييز العنصري بالنسبة للعديد من الآخرين".

وأضاف نيف: "هذه بالتأكيد هي الحال مع العديد من الدول التي يعتقد أن تكون على رأس قائمة الوزير كيني الآمنة، مثل المكسيك حيث كانت أزمة حقوق الإنسان العميقة موضوعاً لعدد متزايد من التقارير المقلقة من منظمة العفو الدولية وغيرها. أو جمهورية التشيك والمجر حيث وثق عدد لا يحصى من خيانتات حقوق الإنسان أعمال عنف عميقة وطويلة الأمد وتمييزاً ضد العجز".

لقد صور الوزير كيني في كثير من الأحيان موضوع اللاجئين العجز بأنه موضوع "مزيف وكاذب".

لقد نقضت المحكمة الاتحادية في كندا مؤخراً قراراتين سلبيين يتعلقان بطلبات لجوء العجز. في أحد القرارين، نصّت المحكمة الاتحادية: "كان هناك ازدياد ملحوظ في حدة التطرف الموجه ضد العجز، وكذلك وجود أدلة واضحة على تقصير الحكومة في منع العنف ضد العجز. في القرار الثاني، قضت المحكمة الاتحادية أن الأدلة دامغة على أن المجر غير قادرة حالياً على توفير الحماية الكافية لمواطنيها من العجز". "على ضوء هذه الحقيقة، تكون هذه إشكالية خاصة، حيث إن قرار تعيين دول آمنة سيكون كاملاً بين يدي الوزير، مما يجعله مفتوحاً على كل أنواع الاعتبارات السياسية غير المناسبة. بصدق، في وقت سابق ألغى اقتراح بتشكيل لجنة من الخبراء لتقديم المشورة للوزير حول هذه القائمة".

وأضاف نيف: "هذا النهج يقوض أيضاً واحداً من أهم المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين، أعني أن طالبي اللجوء يجب أن تقوم حالاتهم على أساس فردي، وليس على أساس التعميمات الكاسحة، مثل الدول التي جاءوا منها. إن مفهوم دولة المنشأ الآمنة هو خيال خالي الوفاض".

السيد لورن والدمان، رئيس الجمعية الكندية لمحامي اللاجئين والمعروف على نطاق واسع كواحد من خبراء كندا الرواد في قانون الهجرة واللجوء، عبر عما وصفه بـ "واحد من أكثر السمات المقلقة في التشريع الجديد الأكثر مدعاة للقلق من التشريعات الجديدة التي هي الأطر الزمنية. أريد أن أوضح كمحامي للاجئين، يرى الضرر الذي جلبه التأخير على زبائني. أنا أؤيد عملية سريعة، أؤيد عملية تعطي اللاجئين فترة زمنية معقولة لتقديم القضية وسرعة النتائج والعدل في صنع القرار".

وأضاف: "لكن الإجراء الجديد للجوء قد أوجد الأطر الزمنية التي هي بكاملها غير واقعية مثل عملية المظهر الكاذب في نظام تحديد اللجوء، وقال: "سيكون لدى اللاجئين 15 يوماً من تاريخ تقديم الطلب - تاريخ وصولهم -- لتقديم نموذج يحدد أساس قضيتهم... وسيكون من المستحيل للاجئين الحصول على المشورة القانونية والحصول على محامي لإعداد النماذج في معظم الحالات نظراً للفترات الزمنية القصيرة جداً". وزاد: "إذا كان اللجوء على قائمة البلاد المعينة، فسيكون له جلسة استماع في غضون 30 يوماً. وكما نعلم، فإن المتوقع من اللاجئين أن يأتوا بأدلة تعزز قضاياهم. وبالنظر إلى الأطر الزمنية -- سواء كان ذلك 30 يوماً للحالات العاجلة أو 60 يوماً للحالات غير

العاجلة فسيكون من المستحيل عمليا للاجئين الحصول على تمثيل قانوني، وبالنسبة لهم الحصول على أدلة تؤيد وتعزز قضيتهم. الأطر الزمنية منافية للعقل، سخيفة جدا وغير واقعية، حيث تجعل النظام خاليا تماما من أية عدالة".

### مشروع القانون يهدد اللاجئين الذين تم قبولهم

انتقاد شديد آخر لمشروع القانون من الدمان هو "تأثير هذا القانون على وضع المقيمين الدائمين الذين تم قبولهم فعلا كلاجئين. بموجب التشريع الجديد، سوف يكون الوزير قادرا على طلب التوقيف، وهذا يعني أن الوزير سيكون قادرا على طلب أمر يفيد أن ذلك الشخص لم يعد لاجئا لأن الظروف في بلده قد تغيرت. هذا البند موجود في التشريع الحالي. لكن التغيير الكبير في ظل القانون الجديد أنه إذا تقدم الوزير ونجح في الحصول على أمر التوقف فذلك سيحدد الشخص من وضعه كمقيم دائم".

وقدم الدمان المثال التالي: "لاجئ قادم من كوسوفو، وهو لاجئ حقيقي، قُبل وأحضرته الحكومة الكندية إلى كندا لاجئا من كوسوفو. ونعلم الآن أن الوضع في كوسوفو قد تغير. بموجب القانون الحالي، يمكن للوزير أن يتقدم للحصول على أمر يقول إنه لم يعد لاجئا، ولكن ليس له تأثير على وضعه كمقيم دائم. بموجب القانون الجديد، يتقدم الوزير لمثل هذا الأمر، وإذا ما وافق عليه المجلس – وهو ما سيكون لأن الوضع لم يعد خطيرا في كوسوفو -- ثم يفقد الشخص فورا وضعه كمقيم دائم، ولا يحق له دخول كندا، ويكون عرضة للترحيل الفوري".

وأضاف: "في كندا هناك عشرات الآلاف من الأشخاص الذين قدموا إلى كندا كلاجئين حقيقيين، ولم يأتوا بأي عمل خاطئ، ووضعهم الآن في خطر، بسبب هذا التغيير في التشريع".

إن حكومة حزب المحافظين لديها الأغلبية في البرلمان، ويمكن أن تمرر التشريع بسهولة. معارضو مشروع القانون C-31 يدعون لتتبعات جوهريّة. وربما في النهاية سيتم تحديد هذه القضايا في المحاكم.

\* إدوارد كوريغان هو محام مؤهل ومتخصص في قانون الجنسية والهجرة وحماية اللاجئين في لندن، اونتاريو، كندا. ويمكن الاتصال به على العنوان الإلكتروني [corriganlaw@corrigan.ca](mailto:corriganlaw@corrigan.ca)